الأنباء
الاثنين 2 مايو 2016

«المالية» تنتهي من قانون المناقصات

فيصل الشايع

قال رئيس اللجنة المالية النائب فيصل الشايع ان اللجنة اجتمعت أمس مع المسؤولين في لجنة المناقصات ووزارة المالية وتمت مناقشة 14 مادة من القانون، وتمت الموافقة على معظمها، وانتهينا بالقانون من حيث المبدأ وطلبنا من جهاز اللجنة إعادة صياغة التعديلات التي تمت، مشيرا الى انه سيتم تحويل القانون الى المجلس على ان تتم مناقشته خلال الجلسة المقبلة او التي تليها.
وبين الشايع انه في السابق كان قانون المناقصات يحتوي على 50 مادة فقط، واليوم وصلت مواد القانون الى 98 مادة، اي بزيادة 48 مادة عالجت كل القصور في القانون السابق واصبحت هناك عدالة وشفافية اكثر بالقانون، وقمنا بمعالجة جميع المواد وعلى سبيل المثال موضوع المقاولين الذين ينسحبون لصالح الثاني، ويقبض منه المقسوم، ووضعنا عقوبات على كل من يلعب على القانون لصالح الآخر.
وأضاف الشايع: كذلك عالجنا قضية المقاول المتعثر وانه لن يقبل بتقدمه لمشاريع جديدة وسيرفض المظروف التابع له حتى يعالج مشكلته السابقة، كذلك عملنا في قانون المناقصات مادة الاظرف المالية والفنية بحيث لن يفتح الظرف المالي الا بعد مطابقته للظرف الفني ومطابق للمواصفات.
وذكر انه شكلنا لجنة للتظلمات من مجلس الوزراء بحيث تكون هي المرجع النهائي، وحتى لا تكون لجنة المناقصات هي الحكم وهي الخصم، اضافة الى انها تشكل من خبراء فنيين من خمسة اشخاص ينظرون في التظلمات، وايضا يحق للمختصم اللجوء الى القضاء.

2٪ لما دون الـ 100 دينار و4٪ حتى 499 و5٪ لما فوق ذلك

الكندري: ضريبة مالية على التحويلات الخارجية للوافدين

فيصل الكندري

قدّم النائب فيصل الكندري اقتراحا بقانون بشأن فرض ضريبة التحولات المالية الخارجية على الوافدين، وجاء في اقتراح الكندري:
مادة أولى: تفرض ضريبة على كل من يقوم بتحويل مبالغ مالية خارج حدود الكويت.
مادة ثانية: تقسم ضريبة التحويلات والتي يذهب ريعها مباشرة لخزينة الدولة بواقع 2٪ لما دون الـ 100 دينار، و4٪ للمبالغ من 100 حتى 499 دينارا، و5٪ للمبالغ الاعلى من 500 دينار. مادة ثالثة: تكون آلية تحصيل المبالغ عن طريق الطوابع المالية التي تصدرها وزارة المالية وترسل وصولات الحوالة المالية من قبل شركات الصرافة والبنوك المعتمدة الى وزارة المالية للرقابة والتدقيق والحصر.
مادة رابعة: يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن 6 اشهر او غرامة لا تتجاوز 10 آلاف دينار كل من لا يطبق القانون او يعتمد التحويل عن طريق المناديب في الخارج. مادة خامسة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ احكام هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
وجاءت المذكرة الايضاحية للاقتراح كما يلي: تضم الكويت ما يقارب 3 ملايين وافد يقومون سنويا بتحويلات مالية خارجية لدولهم وصلت في السنوات الخمس الماضية الى ما يقارب الـ 19 مليار دينار، وهي تعادل ميزانية الكويت لسنة كاملة، وفي الوقت الحالي تقوم الدولة بإيجاد مصادر للدخل وبدأت باجراءات واسعة للتقشف، وايمانا منا بدورنا بعدم الاضرار بالمواطن عبر التقشف وضرورة توفير خدمات مميزة للمقيمين على ارض الكويت، فإن ضريبة التحويلات ستوفر دخلا مميزا للدولة لا يقل عن 20 مليون دينار سنويا بافتراض ان اقل تحويل سنوي يخرج من الكويت الى دول العالم مبلغ 2 مليار دينار، وايجاد مصادر دخل بديلة تغني عن اجبار المستهلكين سواء من المواطنين او المقيمين على دفع فاتورة اضافية في خدمات ضرورية واساسية ليست بالامر الصعب انما يتطلب توجيه الانظار لمصادر الاموال وفرض ضرائب مالية بالعدالة والمساواة يذهب ايرادها لخزينة الدولة ليخصص بتحسين الخدمات المقدمة.

وافقت على تعديل نظام السلكين الديبلوماسي والقنصلي

«التشريعية» تقر اقتراحات تعديل الجنسية والمرور ومكافآت التقاعد للعسكريين والرعاية السكنية

مبارك الحريص

قال رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب مبارك الحريص ان اللجنة وافقت بالإجماع على عدد من الاقتراحات بقوانين خلال اجتماع امس منها الاقتراح المتعلق بتعديل الفقرة الثانية من البند (ثانيا) من المادة (5) من المرسوم رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، وأيضا تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (67) لسنة 1976 في شأن المرور.
وقال الحريص في تصريح صحافي إن اللجنة ناقشت مجموعة من الاقتراحات بقوانين، حيث تمت الموافقة على تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية، وأيضا إضافة بند جديد برقم 5 إلى الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم 110 لسنة 2014 بتقرير مكافأة مالية للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك، وتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، وأيضا إضافة فقرة أخيرة إلى المادة 15 من القانون رقم 21 لسنة 1962 بنظام السلكين الديبلوماسي والقنصلي.
وأوضح الحريص انه تمت إحالة جميع المقترحات التي تمت الموافقة عليها الى اللجان المختصة، لافتا الى أن اللجنة رفضت المقترح المتعلق بتقديم التوقيت الزمني ساعتين في فصل الصيف.

«المرافق» تستبعد إقرار «مدينة الحرير» الدور الحالي

م.محمد الهدية

قال رئيس لجنة المرافق العامة النائب م.محمد الهدية: اجتمعت اللجنة وكانت هناك دعوة لوزير الأشغال علي العمير لمناقشة توصيات استجواب النائب عادل الخرافي لوزير الأشغال الأسبق عبدالعزيز الإبراهيم ولم يتمكن الوزير د.علي العمير من الحضور لارتباطه بمواعيد مسبقة. وأضاف أن اللجنة ناقشت أيضا الاقتراح بقانون بشأن مدينة الحرير وقطعنا فيه شوطا بسيطا وناقشنا بعض المواد وسنستكمله في الاجتماعات المقبلة، لافتا إلى أن القانون هو اقتراح نيابي وليس مشروعا بقانون حكومي، وان اللجنة ستأخذ وقتها في مناقشته مستبعدا إقراره في دور الانعقاد الحالي. وأشار الهدية إلى أن اللجنة لم تتمكن من مناقشة وفيات العمال في مشروع جامعة الشدادية وهو تكليف من المجلس وستتم مناقشة تلك القضية في اجتماع مقبل للجنة.

طنا: ما إجراءات «الداخلية» تجاه المواطن المفقود في العراق؟

محمد طنا

وجه النائب محمد طنا سؤالا إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، طالب فيه بتزويده بالآتي:
1ـ ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة الخارجية تجاه المواطن الكويتي المفقود (خالد عبد الرزاق سرحان عبدالله) والمفقود في جمهورية العراق منذ تاريخ 2 مارس 2016م؟
2ـ هل كانت هناك مخاطبات بينكم وبين الحكومة العراقية بهذا الشأن؟ مع تزويدي بنسخة منها ان وجدت؟
3ـ هل يوجد رد من الحكومة العراقية حول مصير المواطن الكويتي (خالد عبد الرزاق سرحان عبدالله)؟
4ـ هل هناك تنسيق ومتابعة بين وزارة الخارجية الكويتية وأهل المفقود لاطلاعهم على آخر المستجدات والتفصيل بشأن المفقود؟

الحويلة يدعو البلدية إلى سرعة الانتهاء من إنشاء تجمعات زراعية جديدة في المناطق الحدودية

دعا النائب د.محمد الحويلة وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية إلى سرعة إنجاز دراسة المشروع الخاص بإنشاء تجمعات زراعية جديدة بالمناطق الحدودية من قبل بلدية الكويت وسرعة إنجاز الإجراءات المطلوبة وعرضه على المجلس البلدي لتخصيص وتسليم الأراضي للهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، ليتسنى لها البدء في التنفيذ وتوزيعها على الأسر الكويتية لإحياء المنطقة الحدودية.

د.محمد الحويلة

وأكد الحويلة في تصريح صحافي له أن هذا المشروع يتمتع بالعديد من المزايا منها تناسب المشروع بمساحته المقترحة مع المستوى المادي للأسرة الكويتية، ولاسيما الشابة منها، وأيضا سيمثل سياجا زراعيا على الحدود بما يحمله ذلك من ميزات بيئية وطقسية من منع تجريف التربة وحاجز للرياح والرمال وتحسين الأجواء المناخية، وسوف يمثل الإنتاج الزراعي لتلك المزارع رافدا جديدا للاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الممكن إنتاجها محليا، وهكذا فإن المشروع يتمتع بالعديد من المزايا والعادات الاقتصادية والسياسية والأمنية للمجتمع، ويعتبر تمددا عمرانيا على الشريط الحدودي وسيكون متنفسا للعديد من العائلات الكويتية، كما يهدف إلى تشجيع الشباب الكويتي للمشاركة في المشروعات الزراعية الصغيرة التي تتناسب مع قدراته المالية وخبراته العملية. وأشار الحويلة إلى أن الهيئة العامة للزراعة قد بادرت بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء، متضمنا المواقع المقترحة واحداثياتها للبدء فيه على مساحة من الأراضي على طول الشريط الحدودي بمساحة قدرها خمسة آلاف متر مربع ومضاعفاتها بمساحة إجمالية قدرها 941964148م2 ثم تقسيمها إلى قسائم صغيرة بمساحة تتراوح ما بين (5000م2 و10000م2)، والذي أصدر قراره بالموافقة المبدئية على المشروع وأحالته على النفط لبحث إمكانات تخصيص المواقع للهيئة وعدم تعارضها مع مواقع شركة النفط.